

على تأهيله المهني وليس دينه، وهذا وزير لأن حزبه فاز وشكل مع سواه ائتلاف
مغين بصرف النظر عن دينه أو جنسه... الخ، فطاقات الشعب كلها مستثمرة..
حتى ان الدول المتطورة شطبت من جواز السفر الدين والجنس واللون، فالانسان
انسان بصرف النظر عن دينه أو معتقده أو جنسه أو لونه.

وعليه فالدستور في الوقت الذي يكفل المساواة بين المواطنين فهو يلزمهم
بالتقيد به بدون تمييز ايضا، فالناس يدفعون ضرائب مثلا بصفتهم مواطنين
وحسب، أما ان تفرض الجزية على دين دون سواه، فهذا لا مكان له، والناس
يتبوؤن مناصبهم بناء على موائمتهم وأهليتهم، أما ان يحرم دين معين أو المرأة
من حق الولاية أو القضاء فلا مكان له، والناس يتقيدون بالدستور، أما الذي
يعتدي على أملاك الناس فالمحكمة تحاكمه بصرف النظر عن دينه أو
جنسه.. الخ.

و المجتمع المدني:

يعني بإيجاز كل ما أتينا عليه، فضلا عن استقلالية المنظمات
الحزبية والنقابية والثقافية والفنية عن السياسة الرسمية للحكم، فما يحدد برامج
هذه المؤسسات هو المؤسسات ذاتها كمعبر عن مصالح وآراء فئات وقطاعات
اجتماعية محددة، وحتى التلفزيون والراديو يفتحان بوابتهما للإبداع الشعبي
ومبدأ الكفاءة، أما ان يكون وزير الاعلام وزيرا للثقافة فيسخرها لخدمة الألعيب
الاعلامية أو هذا أو ذاك يحكمان مجال عملهما بما يتوافق مع الخط العام
للحكومة وسياساتها، فهذا مصادرة لدور الثقافة والابداع مثلما انه مصادرة للرأي
الاخر المخالف لسياسة الحكم.

وفضلا عن ذلك اعتماد المحاكم لحل المنازعات بدون اللجوء للعنف
والاغتيال، وعدم مطاردة الناس بناء على معتقداتهم السياسية أو العقائدية وفتح
المجال واسعا لكل الطاقات الابداعية في شتى الميادين للنهوض بالمجتمع.

كما ان المجتمع المدني مبني على أساس تداول السلطة سلميا، فالذي يخسر
الأغلبية البرلمانية يتخلى لصالح الذي يفوز بالأغلبية، بدون انقلابات واقتتال
وتزوير، مع الحفاظ على حق الأقلية في التعبير عن نفسها ومعارضة الأغلبية...
وأما السجال والجدل بين الأغلبية والأقلية فيحرضهما معا على تطوير أنفسهما
بما يعود بالفائدة على الجماهير، وهذا التناقض بداهة هو جذر التطور على كل